مبررات استعراض هيكل لجنة المراجعة

WFP

مشاورة غير رسمية بشأن لجنة المراجعة في البرنامج

9 أكتوبر/ تشرين الأول 2006

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

أولا – معلومات أساسية:

1- تتضمن هذه الوثيقة إلقاء نظرة إجمالية على أحدث التطورات في مجالي التسيير والرقابة، مع التركيز على أفضل الممارسات ودور لجان المراجعة.

2- وهذه الوثيقة هي أول دراسة من نوعها تقدم بناء على طلب هيئة المكتب في اجتماعيه يومي 10 و17 مايو/أيار 2006 للاستقصاء المادي عن التعديلات الممكنة في تشكيلة لجنة المراجعة في البرنامج والجهة التي تتبع لها. وأثناء تلك المناقشات، أثير تساؤل عما إذا كان لزاما تعيين لجنة المراجعة من قبل المجلس التنفيذي وأن تكون تابعة له، بدلا من أن يعينها المدير التنفيذي، كما هو الوضع حاليا.

3- وقد أيدت هيئة المكتب مداولات هذا الاستعراض في المشاورة غير الرسمية في 2006/10/9. وحسب الاقتضاء، فسوف تقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية في عام 2006، أو في أي وقت لاحق، مقترحات نهائية تتضمن توصيات المشاورة غير الرسمية.

ثانيا: أحدث التطورات في مجالي التسيير والرقابة

4- إن الإخفاقات الأخيرة في مجال الرقابة، سواء في القطاع الخاص – كما في حالة Eron و World comوفي القطاع العام – كما في برنامج الأمم المتحدة- "النفط مقابل الغذاء" الذي تناوله تقرير Volcker– قد أفضت إلى تدقيق أشد بصورة ملحوظة لهياكل التسيير على الصعيد العالمي. وطبقت الولايات المتحدة مبادئ شاملة وخطوطا توجيهية رسمية وتشريعات يخضع فيها القطاع الخاص لقانون Sarbanes-Oxley Act (2002) وتوجيهات.Securities Exchange Commission (SEC) ذات العلاقة. واتخذت بلدان أخرى إجراءات تشريعية أقل لكنها تركز، بصورة أكبر، على التنظيم الذاتي من خلال اشتراطات "التزم أو أوضح" فيما يتعلق بالمبادئ أو التوجيهات الموصي بها بشأن التسيير المشترك. ومن الأمثلة على ذلك، المدونة الموحدة للتسيير المشترك في المملكة المتحدة (لعام 2003).

5- وفي الأمم المتحدة، نوقش هذا الموضوع ضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 (القرار 1/60)، حيث طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يتخذ الإجراءات لتعزيز التسيير والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، واستجابة لذلك، فقد أنشأ الأمين العام لجنة توجيهية رفيعة الخبرة لإجراء استعراض والتوصية بإدخال تحسينات في مجالات عديدة من التسيير والرقابة في الأمم المتحدة. وقد نشرت نتائج هذا الاستعراض في "الاستعراض الشامل للتسيير والرقابة ضمن الأمم المتحدة وصانديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة" الذي يقدم إلى الأمين العام في 2006/7/10.

ثالثا: دور لجان المراجعة

6- سرعان ما أصبحت لجان المراجعة جزءاً لا يتجزأ من هيكل التسيير والإدارة. ففي غضون السنوات الثلاث الأخيرة، أصبحت لجان المراجعة التابعة للمجالس التنفيذية إما إلزامية أو أوصى باتباع أفضل الممارسات في إنشائها في 41 بلدا. وفي القطاع الخاص تتضح بجلاء هيمنة لجان المراجعة من خلال حقيقة أن المجالس التنفيذية لجميع الشركات الخمسمائة (s&p) توجد لديها لجنة مراجعة تابعة لها.

7- وقد تطورت لجان المراجعة من لجان اختيارية تقع على عاتقها مسؤوليات محددة قليلة، لتصبح اليوم ذات مسؤوليات تتمثل في الإشراف على إعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية لمنظمة ما نيابة عن المجلس التنفيذي.

8- ومن الشائع أن تتكون لجان المراجعة مما بين ثلاثة أعضاء، وهو الحد الأدنى في معظم البلدان، وخمسة أعضاء، يعينهم المجلس التنفيذي. ولعل أهم التطورات في مجال لجان المراجعة، خلال السنوات القليلة الأخيرة، يتمثل في التأكد من كونها مستقلة وأن أعضاءها يتمتعون بالخبرة الملائمة.أما أفضل الممارسات المستجدة بشأن معايير العضوية في هذه اللجان فيمكن العثور عليها في القطاع الخاص، كما هو جلي في شركات (s&p) الخمسمائة:

- أن جميع هذه الشركات لديها لجنة مراجعة تتكون، كلية، من أعضاء مستقلين عن الإدارة والمجلس.
- يوجد في جميع لجان المراجعة خبير مالي واحد على الأقل، وهذا أمر إلزامي في معظم البلدان، بل أن 21 في المائة من هذه اللجان يوجد فيها خبيران ماليان، وأن 28 في المائة من هذه اللجان يوجد فيها ثلاثة خبراء أو أكثر.
- يلاحظ أن أعضاء لجان المراجعة قد اكتسبوا خبراتهم من طائفة واسعة من المنطلقات: حيث أن 45 في المائة من أعضاء لجان المراجعة هم رؤساء تنفيذيون فعليون أو متقاعدون. كما يوجد في عضوية هذه اللجان أكاديميون، ورؤساء ماليون، عاملون أو متقاعدون، فضلا عن المراجعين المحترفين.

رابعا: أحدث التطورات في مسائل لجنة المراجعة في منظومة الأمم المتحدة:

9- تتجه منظومة الأمم المتحدة نحو إنشاء لجان مراجعة مستقلة تتبع الأجهزة الرئاسية إعمالا لمبدأ الممارسة الأفضل المقبولة. وقد جاءت هذه التطورات في الأمم المتحدة تنفيذا للتوصيات التي اقترحها "الاستعراض الشامل للتسيير والرقابة ضمن منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة" وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضي بإنشاء لجنة استشارية مستقلة للمراجعة لهذه التوصيات.

10- وكانت اليونسكو أول وكالة تابعة للأمم المتحدة تنشئ لجنة مراجعة إعمالا لمبدأ "أفضل الممارسات المقبولة" من حيث تشكيلتها والجهة التي تتبع لها. وقد أنشأت هذه اللجنة في يونيو/حزيران 2006 وسميت "لجنة الرقابة" تتبع المجلس التنفيذي والمدير العام لليونسكو. وهي تتكون من خمسة أعضاء من خارج الأمانة والمجلس التنفيذي لليونسكو ولديهم خبرات حديثة في الإدارة المالية، والمخاطر، والرقابة. وتوضع، حاليا، صلاحيات هذه اللجنة، التي ستخضع للاستعراض من جانب المجلس التنفيذي في اجتماعه الأول في عام 2007. وسوف يكون لهذه اللجنة دور استشاري، يتركز على المسائل المتعلقة بالمخاطر الخارجية، والاهتمامات التنظيمية وإعداد التقارير المالية والتي يمكن أن تبرزها استعراضات المراجعين الداخليين والخارجيين، أو التي قد يسترعي اهتمام لجنة الرقابة.

11- كذلك فإن سائر وكالات الأمم المتحدة هي في صدد إنشاء لجان مراجعة إعمالا لمبدأ "أفضل الممارسات المقبولة". وسوف يناقش اجتماع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في يناير/كانون الثاني، اقتراحا بإنشاء لجنة مراجعة مستقلة تتبع مجلس الإدارة. ووضعت اليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للطيران المدني خطط عمل لإنشاء لجان مراجعة وفقا لمبدأ أفضل الممراسات.

خامسا: الانعكاسات على البرنامج:

12- يعتقد **البرنامج** أن التسيير يجب أن يلبي أعلى معايير وكالات الأمم المتحدة وأن يضاهي منظمات القطاع العام. وكان البرنامج دائما في طليعة تطورات التسيير والرقابة في منظومة الأمم المتحدة. وقد اشتمل ذلك على الارتقاء بدور وشهرة لجنته المعنية بالمراجعة التي وضع لها هيكل جديد في الدورات العادية للمجلس التنفيذي، الثالثة في 2003، والأولى والثالثة في 2004 والتي اعتبرت، حتى الآن، من أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الهيكل، فقد تم تدعيم استقلالية لجنة المراجعة في **البرنامج** بتعيين خبير خارجي للرقابة كرئيس لها، كما تم التأكد من أن غالبية أعضائها هم من خارج **البرنامج**. ومع ذلك، فما تزال لجنة المراجعة غير مستقلة عن الإدارة، حيث أنها تتبع المدير التنفيذي، وأن الإدارة ممثلة بعضوين اثنين في اللجنة.

13- **ومن** المفيد جدا توافر مشورات من الدول الأعضاء بشأن إنشاء "لجنة مراجعة تمشيا مع أفضل الممارسات المعروفة" فيما يتعلق بتشكيل هذه اللجنة ومسارات رفع تقاريرها.

المصادر

تم إعداد هذه الوثيقة على أساس استعراض موسع للأدبيات ذات الصلة. وقد تمت دراسة العديد من التقارير المهنية من بينها ما يلي:

- UK Financial Reporting Council. Committee chaired by Sir Robert Smith. 2003. *Audit Committees - Combined Code Guidance*.
- Price waterhouse Coopers and The IIA Research Foundation. 2006. *Audit Committee Effectiveness – What Works Best*, 3rd edition.
- KPMG, Audit Committee Institute. 2006. *International survey of Audit Committee Members*.
- Spencer Stuart. 2005. *Spencer Stuart Board Index 2005*.
- KPMG, Financier Worldwide. 2006. *The Evolving Role of the Audit Committee*.
- Price Waterhouse Coopers. 2003. *Audit Committees: Good Practice for Meeting Market Expectations*, 2nd edition.
- UN General Assembly, 60th session, agenda items 46 and 120, 10 July 2006. *Comprehensive Review of Governance and Oversight within the United Nations and its Funds, Programmes and Specialized Agencies*.

المقابلات:

يستند نموذج اليونسكو على مقابلات أجريت مع كل من:

- **السيد John Fox**: رئيس لجنة المراجعة في اليونسكو، والذي كان يشغل، لمدة سنوات، منصب مفتش في وحدة التفتيش المشتركة وعضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.
- **السيد John Parsons**: مدير خدمات المراقبة الداخلية في اليونسكو، وعضو لجنة المراجعة الحالية في **البرنامج**.